جهاز أبوظبي للمحاسبة
ABU DHABI ACCOUNTABILITY AUTHORITY

تقرير المحاسبة

2019

معاً نحمي المال العام

Together Safeguarding Public Funds

”

إننا اليوم على مشارف مرحلة جديدة، غايتها تكريس مبادئ سيادة القانون وقيم المساءلة والشفافية وتكافؤ الفرص.

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

”

نستثمر في بناء الكوادر البشرية المتخصصة القادرة على دفع قاطرة التنمية الى الأمام والتعامل مع معطيات المستقبل من موقع المعرفة والخبرة والثقة.

صاحب السمو الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

تقرير المحاسبة

جدول المحتويات

1. كلمة رئيس الجهاز	2
2. تاريخ الجهاز	5
3. الأهداف والاختصاصات	11
4. الإطار الاستراتيجي	15
5. الجهات الخاضعة	21
6. منهجية التدقيق	27
7. ملخص إنجازات عام 2019	31
8. تفاصي إنجازات عام 2019	37
9. خطة عمل 2020	50

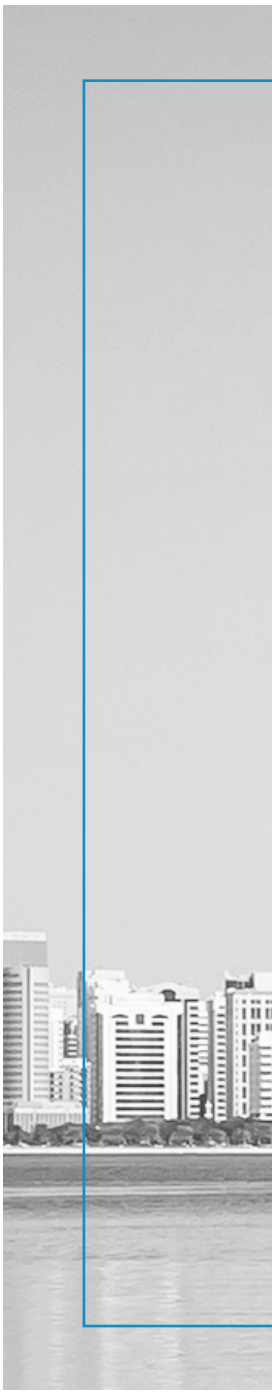

معـــاً نحـــمي المـــال العـــام

Together Safeguarding Public Funds

تقرير المحاسبة

2.0 تاريخ الجهاز

2 تاريخ الجهاز

1996

بدأ الجهاز **بممارسة اختصاصاته** ومباشرة أعماله منذ صدور **المرسوم رقم 8** لسنة 1996 بتعيين معالي محمد داغر درويش المرر كأول رئيس للجهاز.

1997

في أبريل 1997 تم تعديل قانون الجهاز **ليصبح مختصاً بالرقابة اللاحقة دون الرقابة السابقة** وذلك تعزيزاً لاستقلاليته

2004

وفي يوليو 2004 صدر **القانون رقم 6** لسنة 2004 والذي أعطى **اختصاصات وصلاحيات أوسع** لرقابة الجهاز.

2008

في ديسمبر 2008، صدر **القانون رقم 14** لسنة 2008 الذي غيّر دور الجهاز من الرقابة المالية إلى التدقيق الحكومي وأضاف هدفاً جديداً للجهاز وهو الارتقاء بمبادئ المساءلة (المحاسبة) والشفافية، كما تم بموجبه **تعديل مسمى الجهاز** من "جهاز الرقابة المالية" إلى "جهاز أبوظبي للمحاسبة".

ومن ثم تم تعيين معالي رياض عبد الرحمن المبارك رئيساً لجهاز أبوظبي للمحاسبة بموجب **المرسوم الأميري رقم (10)** لسنة 2008 الصادر في 31 ديسمبر 2008.

2017

في فبراير 2017، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بصفته حاكما لإمارة أبوظبي مرسوما أميريا **بتعيين** معالي حمد الحر السويدي **رئيسا لجهاز أبوظبي للمحاسبة**.

2020

في مارس 2020، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بصفته حاكما لإمارة أبوظبي مرسوما أميريا **بتعيين** معالي حميد عبيد أبوشبص **رئيسا لجهاز أبوظبي للمحاسبة**.

2.1 الهيكل التنظيمي

قام الجهاز بمراجعة هيكله التنظيمي ونموذجه التشغيلي للوفاء بمسؤولياته بشكل أفضل ولتحقيق أهدافه بكفاءة وبجودة أعلى

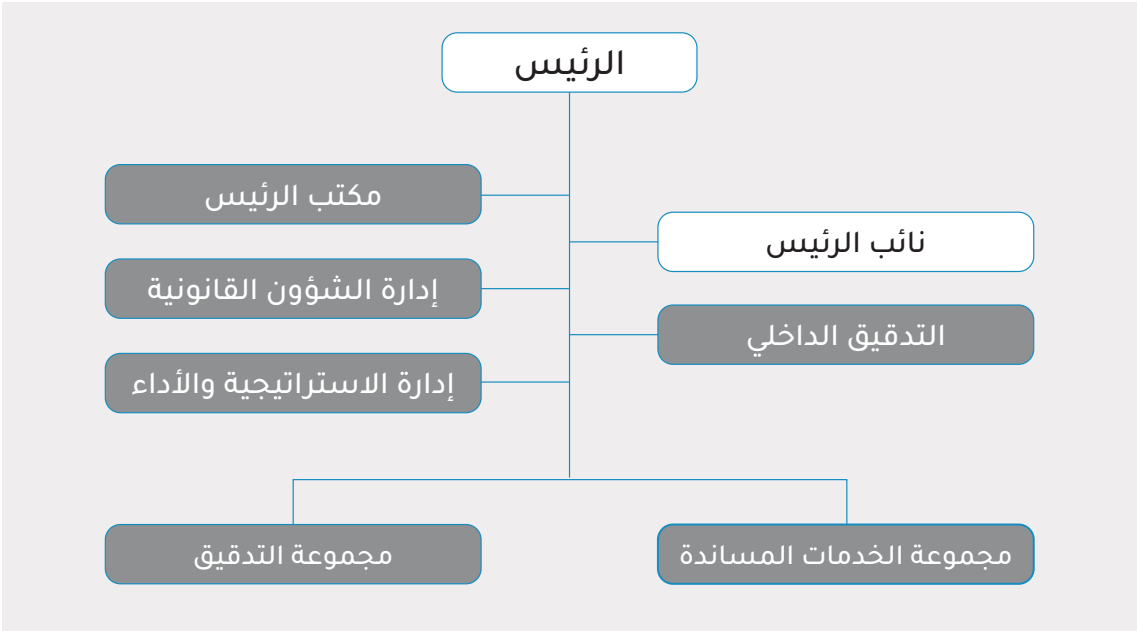

قام الجهاز في أواخر عام 2019 بتنفيذ مبادرات جديدة متعلقة بهيكلة الجهاز وفقا للقطاعات، والتطوير بالثقافة المؤسسية من أجل المواءمة بشكل أفضل مع الأهداف الاستراتيجية لحكومة أبوظبي

2.2 موظفي الجهاز

إن موظفي الجهاز هم اهم موارده، حيث يضم الجهاز مهنيين ذوي خبرات وكفاءات عالية من ثقافات متعددة توحدهم رؤية ورسالة وقيم الجهاز.

يسعى الجهاز لتطوير وجذب مواطني الدولة لمهنة المحاسبة والتدقيق من خلال وضع مسارات وظيفية محددة وخطط تطوير لجميع موظفيه

ويدعم العمل بروح الفريق الواحد ويعزي كافة نجاحاته إلى ذلك. يمثل موظفي الجهاز نموذج يحتذى به في المهنية، والنزاهة، والاستقلالية.

يؤدي موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي رئيس الجهاز عند التحاقهم بالعمل وفقاً للمادة (9) من قانون إنشاء الجهاز:

أقسم باللّه العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم وللبلاد، وأن احترم الدستور والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال العامة وأن أؤدي عملي بأمانة وصدق وأن أحافظ على سرية الأعمال.

معـــاً نحـــمي المـــال العـــام

Together Safeguarding Public Funds

تقرير المحاسبة

3.0 الأهداف والاختصاصات

3.1 الأهداف

3.2 الاختصاصات

3 الأهداف والاختصاصات

يحدد القانون رقم 14 لسنة 2008 أهداف واختصاصات الجهاز على النحو التالي:

3.1 الأهداف

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفعالية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبادئ المحاسبة والشفافية في الجهات الخاضعة.

3.2 الاختصاصات

- تدقيق التقارير المالية الموحدة للحكومة والتقارير المالية للجهات الخاضعة، وفحص التقارير المالية للجهات الخاضعة.
- مراجعة الأداء والمخاطر من خلال فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية والمالية للجهات الخاضعة.
- التأكد من التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- التحقيق في البلاغات المحالة إلى الجهاز أو المخالفات التي تتكشف له خلال أعماله، وفحص تلك التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
- تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأية إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة، يرى رئيس الجهاز أنها مناسبة وملائمة.
- تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني الدولة.
- إصدار الأنظمة واللوائح والإرشادات والمعايير التي تمكن الجهاز من أداء مهامه ومسؤولياته بقرار من الرئيس.
- القيام بأية مهام أو مسؤوليات أخرى يراها ولي العهد.

معـــاً نحـــمي المـــال العـــام

Together Safeguarding Public Funds

تقرير المحاسبة

4.0 الإطار الاستراتيجي

4.1 الرؤية - الرسالة - القيم
4.2 الركائز الاستراتيجية
4.3 الحوكمة

4 الاطار الاستراتيجي

4.1 الرؤية - الرسالة - القيم

الرؤية

"التميز في حماية المال العام"

الرسالة

"تعزيز المساءلة والشفافية من خلال تقديم تأكيدات وخدمات استشارية موضوعية"

القيم

الاستقلالية
النزاهة
المهنية

4.2 الركائز الاستراتيجية

قام الجهاز بوضع استراتيجية تمكنه من أداء المهام الموكلة إليه والتأكد من أن الخدمات التي يقدمها تدعم الحكومة وعملية صنع القرار.

حدد الجهاز في استراتيجيته أربع ركائز استراتيجية كما هو مبين في الشكل التالي:

الركائز	الأهداف	البرامج
بيانات مالية دقيقة وشفافة	تقديم رأي موضوعي حول البيانات المالية والتقارير الصادرة عن الجهات الخاضعة وتقديم تأكيدات بأن إجراءات المدققين الخارجيين والأحكام المهنية خالية من تأثير الإدارة.	1 تقرير الفحص الخاص المطوَّر لكافة الجهات الحكومية
		2 تدقيق الجهاز على البيانات المالية للدوائر الحكومية والجهات الحكومية الأخرى
		3 إصدار الجهاز تعليماته إلى جميع المدققين الخارجيين باختبار نظم الرقابة الداخلية والتحقق من مدى الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها وذات الصلة بالقوائم المالية

الركائز	الأهداف		البرامج
الأداء والالتزام بالقوانين والتشريعات	التحقق من التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والتشريعات	4	استحداث "مراجعة الالتزام" لتقييم مدى التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح
	تقديم تأكيدات حول مستوى التقدم الحكومي في تحقيق أهداف خطة أبوظبي وتقديم المشورة لتحسين الأداء	5	استحداث خدمة لتقييم مستوى تقدم الجهات الخاضعة في تحقيق أهداف خطة أبوظبي
		6	تحديث مراجعة الخدمات والنواتج الحالية لتصبح مراجعة الأداء ومواءمتها مع المحصلات الحكومية وخطط وسياسات الإمارة إن وجدت
		7	توسيع نطاق مهام مراجعة المشاريع الرأسمالية، ليشمل تقييم المشاريع خلال مرحلة التخطيط وإعداد دراسات الجدوى
		8	إجراء مراجعة موحدة للأداء والالتزام، لتقديم التأكيدات حول الاستثمارات الحكومية في الشركات المملوكة من قبل الحكومة
النزاهة والمساءلة	التأكد من وجود إطار على مستوى الحكومة، يتم من خلاله الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية وإدارتها، وإطلاع القيادة على نشاط مكافحة الفساد.	9	إنشاء وإدارة النظام الإلكتروني الخاص بإدارة البلاغات
		10	إجراء مهام فحص موحدة للبلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تتكشف له
		11	إجراء المراجعات اللازمة للتحقق من وجود أنظمة حوكمة فعالة لمجموعة مختارة من الجهات الخاضعة
	تعزيز ثقافة أخلاقية عالية في القطاع العام، من خلال نشر الوعي، وإصدار المبادئ التوجيهية، وعقد وتسهيل عقد الدورات التدريبية وغيرها من المنصات الإلكترونية التي تتيح تبادل المعرفة بين الجهات الحكومية.	12	إصدار الإرشادات والنشرات ذات الصلة وتسهيل عقد الدورات التدريبية ونشر الوعي حول مخاطر عدم الإلتزام
		13	إجراء تحليلات وقائية وكاشفة وتنبئية لمختلف جوانب البلاغات والمخالفات
		14	إجراء مسوحات دورية في مختلف أرجاء الحكومة لقياس مستوى وعي موظفي الحكومة بشأن المخالفات المالية والإدارية والاحتيال
المعرفة الفنية	تطوير القدرات الفنية والإدارية لموطني دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التدقيق	15	إنشاء أكاديمية أداء والنهوض بها
		16	دعم المهنيين العاملين في الجهات الخاضعة المختصين بالشؤون المالية والتدقيق والالتزام بالدورات التدريبية الفنية التي ينظمها الجهاز

4.3 الحوكمة

يهدف الجهاز إلى كسب ثقة ذوي المصلحة والحفاظ عليها من خلال اتباعه أفضل معايير المحاسبة والشفافية. يصدر الجهاز تقريره السنوي تبعا لذلك، وبالتالي يطبق الجهاز مجموعة من المبادئ والضوابط العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تندرج تحت المكونات الرئيسية التالية للحوكمة:

القيادة

يعتمد الجهاز على مبدأ الشفافية في كافة تعاملاته ويحرص رئيس الجهاز من خلال عدة قنواتمباشرة وغير مباشرة على توضيح استراتيجية الجهاز العامة لكافة العاملين به، وتعزيز فهم التوجه الاستراتيجي وأولويات العمل لجهاز، بالإضافة إلى الخطة السنوية للجهاز وأدائه. ويتم خلال الاجتماع السنوي الخاص بالجهاز والاجتماعات الدورية مع الفريق الإداري طرح المواضيع ذات الأهمية والتحقق من أن سير العمل يتماشى مع الخطة السنوية للجهاز وبالإتساق مع الرؤية والاستراتيجية الشاملة لحكومة أبوظبي.

المؤسسية

يعتمد إطار التخطيط الاستراتيجي للجهاز على أولوياته الاستراتيجية ومنهجيات العمل المختلفة للبرامج والخدمات التي يقدمها، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. تتم مراجعة وتحديث هذه الاولويات الاستراتيجية والمنهجيات بصورة دورية لضمان صحتهم وملائمتهم للمستجدات واحتياجات الإمارة والجهات الخضعة.

إدارة الأداء

يقوم الجهاز بقياس أداءه مقابل ستة أهداف استراتيجية والمحددة باستراتيجية الجهاز التي تم مراجعتها في 2019. يتم تقسيم هذه المقاييس إلى فئتين:

- مقاييس التأثير والتي تقيس تأثير برامج وخدمات الجهاز على الحكومة والجهات الخاضعة. كما تتضمن هذه الفئة مساهمة الجهاز في الجهود الدولية لدعم التقدم في مجال التدقيق المالي ومراجعة الأداء والالتزام والمحاسبة. توفر هذه المقاييس مؤشر ما إذا كان الجهاز يحقق أهدافه الاستراتيجية.
- المقاييس التشغيلية والتي تقيس قدرة الجهاز على الاضطلاع بأنشطته الفنية والمساندة بطريقة فعالة واقتصادية. يتم قياس المؤشرات التشغيلية ومراقبتها من قبل رئيس الجهاز والإدارة التنفيذية في لجان الحوكمة المناسبة.

يعد الجهاز التواصل وسيلة أساسية وضرورية لقياس أدائه ولتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات المصلحة.

الرقابة الداخلية

يقوم الجهاز سنوياً بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية لديه للتأكد من سلامتها وفعاليتها، بالإضافة إلى تقييم المخاطر ذات الصلة للتأكد من أن عملياته تتم وفقا لأفضل الممارسات والقوانين والقواعد والأنظمة المعمول بها، ويتم ذلك من خلال أنشطته الرقابية.

كما يتبع الجهاز قواعد للسلوك المهني تحافظ على اخلاقيات العمل والسلوك المهني للتأكد من أن جميع موظفيه على دراية والتزام بقواعد وأخلاقيات

المهنة، بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ضابط التزام للتأكد من التزام الجهاز بالنزاهة وبأعلى المعايير المهنية في كل جانب من جوانب أنشطته.

التدقيق الخارجي

يتم مراجعة وتدقيق البيانات المالية للجهاز عن طريق مدقق حسابات خارجي مستقل. تم إعادة تعيين شركة جرانت ثورنتون وفقاً لقواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز للقيام بهذه المهمة مقابل أتعاب بلغت 93,000 درهم لقاء الخدمات المتعلقة بمراجعة وتدقيق البيانات المالية المرحلية والسنوية لعام 2019. كما تم التعاقد مع مدقق الحسابات، مقابل أتعاب قدرها 86,000 درهم للتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وفقًا لإطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

أصدر مدقق الحسابات الخارجي رأياً غير متحفظاً حول البيانات المالية للجهاز لعام 2019 ونظام الرقابة الداخلية المطبق به.

التقارير الخارجية

يقوم الجهاز بإعداد ونشر هذا التقرير السنوي «تقرير المحاسبة» لتقديم معلومات عن أعماله وإنجازاته ومعلومات أخرى ضرورية لتقييم أدائه خلال العام. ويتضمن التقرير أيضا لمحة عن نظام الحوكمة بالجهاز وخطة العمل للعام التالي.

يقوم الجهاز بإعداد ورفع تقارير إلى صاحب السمو ولي العهد عن أعمال الجهاز، كما يقوم الجهاز بأية مهام ومسؤوليات أخرى يراها سموه.

معـــاً نحـــمي المـــال العـــام

Together Safeguarding Public Funds

تقرير المحاسبة

5.0 الجهات الخاضعة

5.1 تصنيف الجهات وفقاً لنوعها

5.2 تصنيف الجهات وفقاً للقطاعات والمجالات

5 الجهات الخاضعة

تتضمن قائمة الجهات الخاضعة لنطاق عمل الجهاز الدوائر المحلية والمجالس والهيئات المحلية وما في حكمها والمؤسسات والشركات والمشاريع التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن 50% والجهات التابعة لتلك المؤسسات والشركات والمشاريع، علماً بأنه يمكن للجهاز ممارسة اختصاصاته على جهات أخرى تبعاً لمعايير أخرى وفقاً لقانون إنشاء الجهاز.

5.1 تصنيف الجهات وفقاً لنوعها

قام الجهاز بتصنيف الجهات إلى مجموعات بحسب نوعها على النحو الآتي:

الدواوين	
1	ديوان ولي العهد
2	المجلس الاستشاري الوطني
3	ديوان الحاكم
4	ديوان ممثل الحاكم في منطقة العين
5	ديوان ممثل الحاكم في منطقة الظفرة

الشركات الحكومية	
1	دائرة التعليم والمعرفة
2	دائرة الصحة
3	دائرة الثقافة والسياحة
4	دائرة البلديات والنقل
5	القيادة العامة لشرطة أبوظبي
6	مكتب أبوظبي التنفيذي
7	جهاز الشؤون التنفيذية
8	دائرة القضاء - أبوظبي
9	دائرة تنمية المجتمع
10	دائرة الإسناد الحكومي
11	دائرة المالية
12	دائرة التنمية الاقتصادية
13	دائرة الطاقة

الجهة الخاضعة
1 شركة بترول أبوظبي الوطنية
2 صندوق أبوظبي للتنمية
3 جهاز أبوظبي للاستثمار
4 شركة مبادلة للاستثمار
5 شركة مجموعة الاتحاد للطيران
6 شركة أبوظبي للمطارات
7 شركة أبوظبي للخدمات الصحية
8 مؤسسة الإمارات للطاقة النووية
9 مؤسسة أبوظبي للطاقة
10 سوق أبوظبي للأوراق المالية
11 شركة أبوظبي للموانئ
12 الشركة الوطنية للضمان الصحي
13 شركة الإتحاد للقطارات
14 شركة مدن العقارية
15 شركة أبوظبي التنموية القابضة
16 الشركة القابضة العامة - صناعات
17 شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي
18 شركة أبوظبي الوطنية للمعارض
19 شركة أبوظبي للإعلام
20 شركة قصر الامارات

5.2 تصنيف الجهات وفقاً للقطاعات والمجالات

كما قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع كما هو موضح في القائمة التالية (غير شاملة على الشركات التابعة للمؤسسات العامة والجهات الحكومية):

القطاع	المجال		الجهة الخاضعة
حكومي	الشؤون الحكومية	1	ديوان ولي العهد
		2	مكتب أبوظبي التنفيذي
		3	جهاز الشؤون التنفيذية
		4	هيئة الموارد البشرية - أبوظبي
		5	دائرة الإسناد الحكومي
		6	مجلس أبوظبي الرياضي
		7	مكتب أبوظبي الإعلامي
		8	هيئة أبوظبي الرقمية
		9	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
		10	مركز الإحصاء - أبوظبي
		11	المجلس الاستشاري الوطني
		12	ديوان الحاكم
		13	ديوان ممثل الحاكم في منطقة العين
		14	ديوان ممثل الحاكم في منطقة الظفرة
	الخدمات	15	مركز إدارة النفايات - أبوظبي
		16	دائرة الطاقة
	تنمية المجتمع والبيئة	17	هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية
		18	هيئة البيئة - أبوظبي
		19	الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى
		20	صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة
	البنية التحتية	21	دائرة البلديات والنقل
		22	بلدية مدينة أبوظبي
		23	بلدية العين
		24	هيئة أبوظبي للإسكان
		25	بلدية منطقة الظفرة
		26	شركة أبوظبي للخدمات العامة
	النقل والمواصلات	27	مركز النقل المتكامل
		28	هيئة طيران الرئاسة
		29	صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة
مجتمعي	التعليم	30	دائرة التعليم والمعرفة
		31	مركز أبوظبي للتعليم والتدريب الفني والمهني
		32	جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا
		33	معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني
		34	أكاديمية أبوظبي الحكومية

القطاع	المجال	الجهة الخاضعة
مجتمعي	التعليم	35 معهد التكنولوجيا التطبيقية
		36 كلية الإمارات للتطوير التربوي
		37 جامعة محمد الخامس - أبوظبي
		38 جامعة باريس السوربون - أبوظبي
		39 أكاديمية ربدان
	الصحة	40 مركز أبوظبي للصحة العامة
		41 دائرة الصحة
		42 المركز الوطني للتأهيل
	الاعلام	43 هيئة المنطقة الإعلامية - أبوظبي
	الأمن والعدالة	44 دائرة القضاء - أبوظبي
		45 مركز المتابعة والتحكم
		46 أكاديمية سيف بن زايد للعلوم الشرطية والأمنية
	الأمن والسلامة	47 القيادة العامة لشرطة أبوظبي
	تنمية المجتمع	48 هيئة أبوظبي للغة العربية
		49 هيئة أبوظبي للطفولة المبكرة
		50 دائرة تنمية المجتمع
		51 هيئة أبوظبي للدعم الاجتماعي
		52 هيئة المساهمات المجتمعية - معاً
		53 مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر
		54 دار زايد للرعاية الأسرية
		55 مؤسسة الإمارات
		56 مؤسسة التنمية الأسرية
		57 مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية
		58 مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية
		59 مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم
	السياحة والثقافة	60 دائرة الثقافة والسياحة
		61 المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين
		62 نادي تراث الإمارات
		63 دار زايد للثقافة الإسلامية
اقتصادي	التخطيط الاقتصادي	64 مكتب أبوظبي للاستثمار
		65 دائرة التنمية الاقتصادية
		66 المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة
		67 صندوق خليفة لتطوير المشاريع
		68 مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
	الطاقة	69 المجلس الأعلى للبترول
	التمويل والاستثمار	70 دائرة المالية
		71 صندوق معاشات ومكافأت التقاعد لإمارة أبوظبي
		72 سوق أبوظبي العالمي

معـــاً نحـــمي المـــال العـــام

Together Safeguarding Public Funds

تقرير المحاسبة

6.0 منهجية التدقيق

6.1 منهجية عمل الجهاز

6 منهجية التدقيق

يقوم الجهاز بأعمال التدقيق وفقاً لمنهجية موحدة للتدقيق لضمان جودة أعمال التدقيق التي يقوم بها مما ينعكس على تقارير الجهاز وبرامجه المختلفة حيث تتضمن المنهجية ثلاث مراحل رئيسية تشمل كل مرحلة منها عدد من الخطوات اللازمة لإتمام التدقيق كما هو موضح في الشكل الآتي:

6.1 منهجية عمل الجهاز

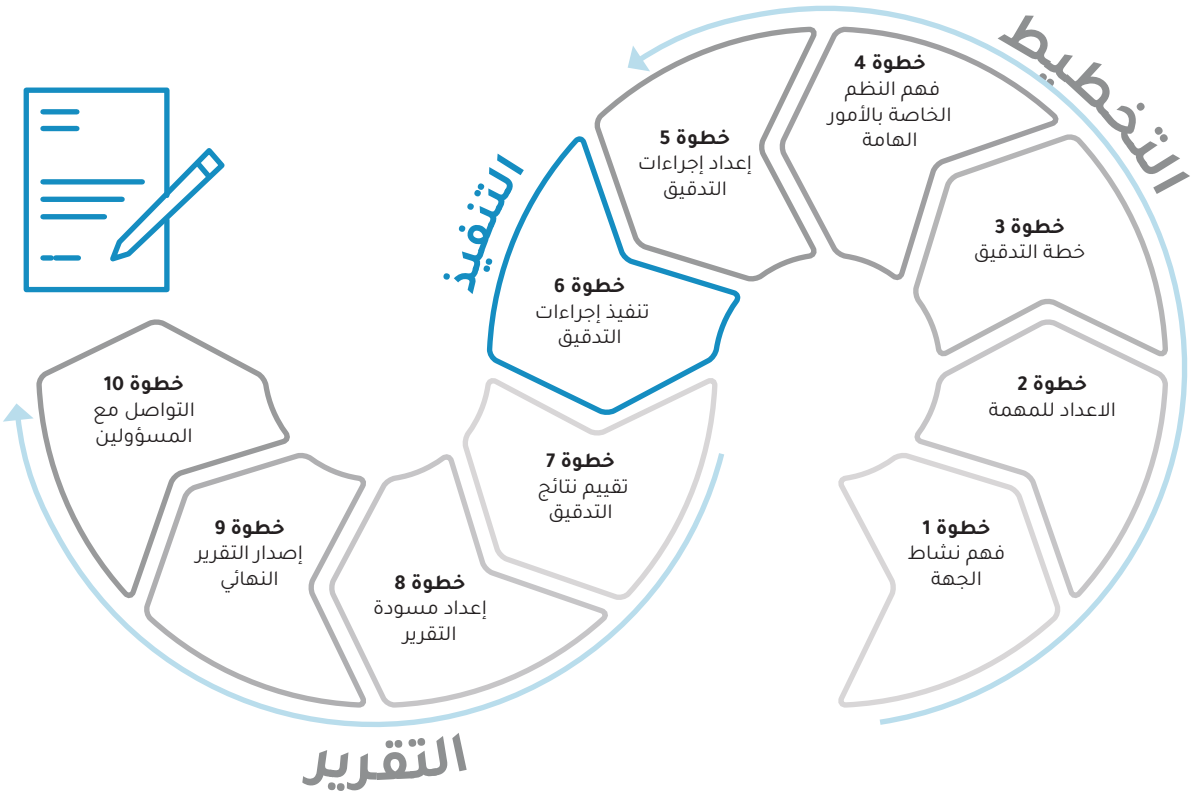

تم تطوير منهجية التدقيق بجهاز أبوظبي للمحاسبة وفقاً للمعايير والإرشادات الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وغيرها من المعايير المتعارف عليها عالمياً، ويقوم الجهاز بأداء عمليات التدقيق وفقاً لتلك المنهجيات.

معـــاً نحـــمي المـــال العـــام

Together Safeguarding Public Funds

تقرير المحاسبة

7.0 إنجازات عام 2019

7.1 تقارير التدقيق
7.2 الأهداف الاستراتيجية
7.3 النزاهة والمحاسبة
7.4 مركز أداء للمعرفة
7.5 المشورة
7.6 الأبحاث وتبادل المعرفة
7.7 التمثيل المحلي والدولي

7 إنجازات عام 2019

7.1 تقارير التدقيق

وفقا لخطة عمل 2019، أصدر الجهاز 50 تقرير شملت كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات الحكومية والشركات التابعة لها.

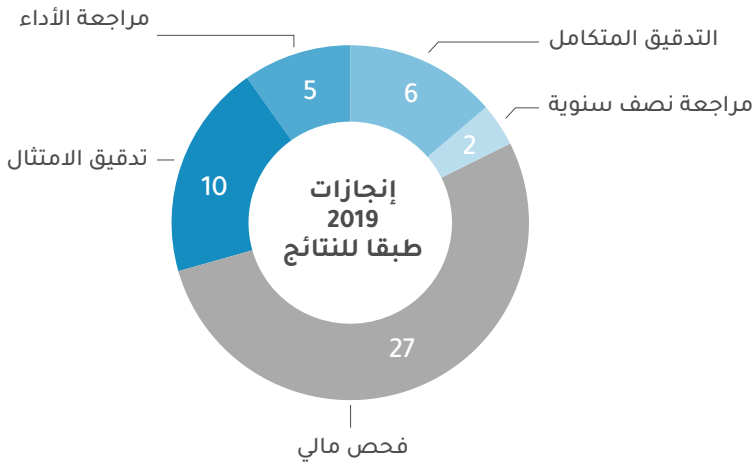

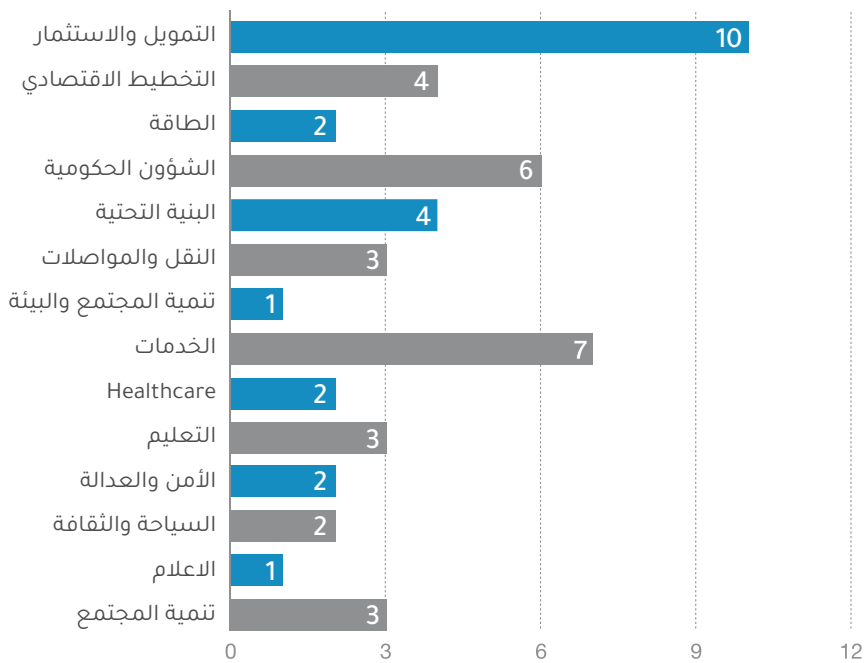

إنجازات 2019 طبقا للقطاعات

7.2 الأهداف الاستراتيجية

- تنفيذ الأهداف الاستراتيجية المحدثة للجهاز.
- تنفيذ تغيرات الهيكلة الداخلية للجهاز وفقا بالتوصيات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي).
- تحديث بعض السياسات واللوائح الداخلية ووضعها حيز التنفيذ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة بشكل تدريجي.

7.3 النزاهة والمحاسبة

- إطلاق منصة في الجهات الخاضعة وذلك لتلقي البلاغات المتعلقة بشبهات المخالفات المالية والإدارية.
- اصدار تقرير المحاسبة السنوي للجهاز لعام 2019 والتقارير الدورية ذات الصلة للمعنيين.
- إصدار "نزاهة"، وهي مجلة إلكترونية ربع سنوية تتضمن الإرشادات، وأفضل الممارسات، ووجهات النظر حول الأطر التنظيمية والتحليلات والمراجع المعنية بمواضيع مكافحة الفساد والحد من المخالفات.
- إجراء مهام الفحص الخاص المواضيع ذات الأهمية والبلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات والتحقيق بها وإصدار التقارير ذات الصلة للأطراف المعنية.
- تعزيز الوعي الخاص بالاحتيال من خلال عدة قنوات تتضمن مجلة نزاهة، ومؤتمر مكافحة الاحتيال (ACFE)، بالإضافة إلى المشاركات المستمر بالبوابة الإلكترونية (e-maarifa).

7.4 مركز أداء للمعرفة

- واصل الجهاز تفعيل الدور الخارجي لمركز أداء للمعرفة من خلال إطلاق عدد من برامج التدريب المهنية المتخصصة والتي شملت 24 دورة تدريبية لشهادات مهنية استفاد منها 258 متدربًا عبر 60 جهة خاضعة خلال عام 2019.
- واصل الجهاز متابعة "برنامج تطوير المدققين" المتعلق بتدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية وتقديم الدورات التدريبية للحصول على الشهادات المهنية من خلال برنامج تطوير المدققين.
- استمرار اعتماد مركز أداء للمعرفة بالجهاز كمزود تدريب معتمد لدى معهد القيادة والإدارة بالمملكة المتحدة وجمعية محققي الاحتيال المعتمدين (ACFE).

24 دورة | **258** متدرب | **60** جهة

7.5 المشورة

- تعزيز قيمة "البوابة الإلكترونية" "e-maarifa" للتواصل وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتي تجاوز عدد أعضائها 820 عضوا من موظفي حكومة أبوظبي في 112 جهة حكومية.
- المشاركة في عضوية لجان التدقيق لعدد من الجهات الحكومية.
- الاستمرار في تقديم المشورة للجهات الخاضعة عند الطلب لتطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي وتوفير خدمات المساندة لمستخدمي نظام الحوكمة الإلكتروني (e-governance portal) لـ 93 جهة حكومية.
- تقديم المشورة للجهات الخاضعة لتطبيق متطلبات القرار رقم (1) لسنة 2017 الصادر عن رئيس الجهاز.

7.6 الأبحاث وتبادل المعرفة

- إصدار عدد من أوراق العمل الفنية المتعلقة بمعالجة الأمور المحاسبية واستمرار الجهاز في ترأس "منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق" بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية.
- إصدار أوراق بحث رئيسية وعدد من المقارنات مع الممارسات العالمية والدراسات الاستقصائية.

7.6 التمثيل المحلي والدولي

- العضوية بمجلس إدارة ولجنة التدقيق للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) والمشاركة في اجتماعاته الدورية (مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والاجتماع السنوي وورش عمل المنتدى).
- العضوية في فريق عمل ورشة التفتيش بالمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) والعضوية في فرقة العمل المعنية بالتنمية الدولية ذات الصلة بتسويق التدقيق (IRDAM).
- التعاون مع جمعية محققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) لاستضافة فعاليات مؤتمر "مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط" في أبوظبي.
- استمرار الجهاز في ترأس "منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق" بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وشركات التدقيق وممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق بالدولة.

PROFIT
40%

معـــاً نحـــمي المـــال العـــام

Together Safeguarding Public Funds

تقرير المحاسبة

8.0 تفاصيل برامج الجهاز لعام 2019

8.1 التدقيق المتكامل
8.2 الفحص المالي
8.3 مراجعة الأداء
8.4 مراجعة رقابة الالتزام
8.5 دعم المحاسبة

8 تفاصيل برامج الجهاز لعام 2019

قام الجهاز بتطوير عدد من البرامج بهدف التمكن من التحقق من صحة البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن الجهات الخاضعة، والتحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات الخاضعة يتم بكفاءة وفعالية واقتصادية والتزام هذه الجهات بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة، وبهدف دعم مساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامها ومسؤولياتها، إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة، وهي كما يلي:

8.1 التدقيق المتكامل

(التدقيق المالي، والتقرير حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة الإلتزام

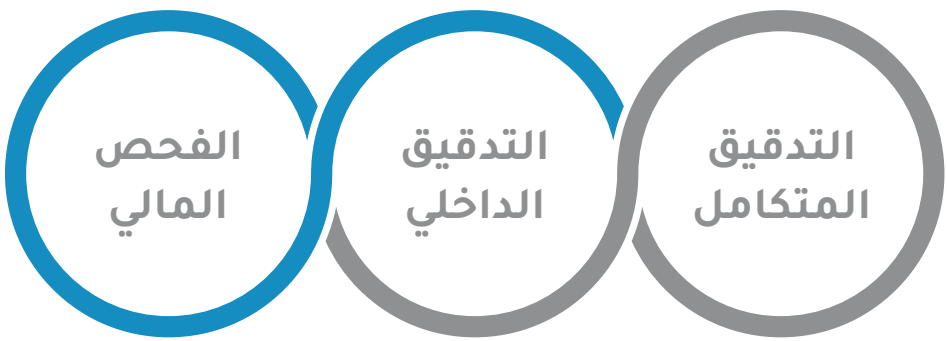

يقوم الجهاز بالتدقيق المتكامل وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) لإبداء الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن الأداء المالي للجهة الخاضعة وفقاً لإطار إعداد البيانات المالية المطبق بالجهة (IPSAS أو IFRS). يتضمن تقرير التدقيق رأي الجهاز بشأن التزام الجهات بالمتطلبات القانونية والتنظيمية التي أثر مباشر على صحة البيانات المالية.

تتضمن عمليات التدقيق المتكامل إصدار تقرير منفصل يتضمن رأي الجهاز بشأن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال الحصول على تأكيد معقول بشأنها.

كما تتضمن عمليات التدقيق المتكامل إصدار تقرير منفصل يتضمن رأي الجهاز بشأن امتثال الجهة الخاضعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالتدقيق المالي والتدقيق المتكامل لعام 2019:

- تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقًا للمعايير الدولية.
- التدقيق المتكامل لـ 5 جهات خاضعة (جهاز أبوظبي للاستثمار، القيادة العامة لشرطة أبوظبي، دائرة التنمية الاقتصادية، دائرة القضاء - أبوظبي، دائرة النقل) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقًا للمعايير الدولية.
- مراجعة البيانات المالية النصف سنوية لجهاز أبوظبي للاستثمار ودائرة التنمية الاقتصادية وفقًا للمعايير الدولية.
- البداء في مرحلة التخطيط بـ 11 جهة خاضعة ضمن التدقيق المتكامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

8.2 الفحص المالي

يشمل الفحص المالي قيام الجهاز بالتأكد من التزام الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات وفقاً لـ "قواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة وفحص البيانات المالية وأعمال مدقق الحسابات.

عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي

قام الجهاز بتطوير 390 مقياس تدقيق للفحص المالي موزعين على 21 معيار ضمن خمسة عناصر رئيسية. وفيما يلي عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي:

تعيين مدقق الحسابات

1. استقلالية المدقق
2. الخبرة في مجال عمل الجهة
3. الكوادر الفنية والجودة
4. إجراءات تقييم العرض الفني والمالي

تخطيط عملية التدقيق

5. مذكرة تخطيط التدقيق
6. فهم نشاط الجهة والبيئة الرقابية
7. تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية نتيجة الإحتيال أو الخطأ

تنفيذ عملية التدقيق

8. اختبار أنظمة الرقابة
9. تنفيذ الإجراءات التحليلية
10. الأرصدة والمعاملات الجوهرية
11. الإطار المحاسبي المطبق
12. التقديرات المحاسبية
13. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
14. الأحداث اللاحقة
15. استمرارية الجهة
16. إقرارات الإدارة الخطية
17. الإستفادة من عمل الآخرين
18. القضايا والمتطلبات

إعداد التقرير

19. إنجاز المهمة وتقييم الناتج
20. تكوين الرأي وإعداد التقرير

متطلبات قانونية وتنظيمية وأخرى

21. الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة

تم تطوير مقاييس التدقيق للفحص المالي بناء على الآتي:

- قواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 1 لسنة 2017 الصادر بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.
- معايير المحاسبة المستخدمة لإعداد البيانات المالية (IFRS أو IPSAS).

يتم تصنيف الملاحظات الناتجة عن الفحص المالي وفقاً للآتي:

- إجراء تصحيحي جوهري: ملاحظة ذات تأثير جوهري مما يتطلب إجراء تصحيحي فوري.
- إجراء تصحيحي: ملاحظة تشير إلى وجود قصور في عملية التدقيق مما يتطلب إجراء تصحيحي لتحسين عملية التدقيق.
- إجراء تصحيحي محدود: ملاحظة تشير إلى وجود خطأ محدد والذي لو تم اكتشافه ومتابعته لنتج عنه تسويات محاسبية.

27

تقرير فحص مالي

قام الجهاز خلال عام 2019 بفحص 27 تقرير تدقيق وعمل مدققي حسابات تم تعيينهم من قبل الجهات الخاضعة. تم اختيار البيانات المالية وعمليات التدقيق للقيام بالفحص المالي وفقا لمعايير تحديد الأولويات التي تم وضعها من قبل الجهاز. قام الجهاز بالتركيز على تقييم مدققي الحسابات لنظم الرقابة الداخلية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين واللوائح ذات الصلة، بالإضافة على اكتمال وملائمة تسجيل الأصول والايرادات بما يعكس الأداء الفعلي.

كما تم التحقق من مدى التزام الجهات بموازناتها وبمتطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد البيانات المالية ومتابعة تطبيق الجهات الخاضعة لـ "قواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.

تضمنت تقارير الفحص المالي 307 ملاحظة تم تصنيفها كالآتي:

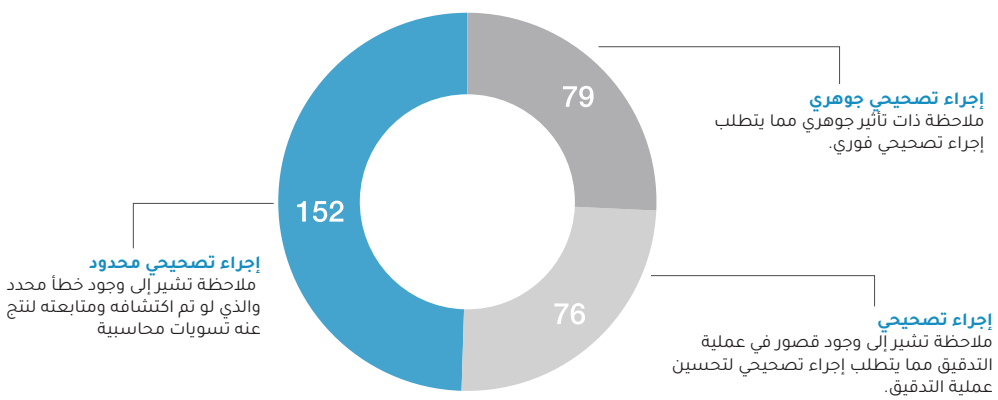

يقوم الجهاز بإصدار التقرير بعد الانتهاء من الفحص المالي ويتم إرساله إلى المسؤولين عن الحوكمة في الجهة الخاضعة ومدقق الحسابات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والمتابعة.

أهم فرص التحسين فيما يتعلق بالالتزام بالقوانين والقرارات والتعاميم ذات الأثر على البيانات المالية:

إن أهم فرص التحسين فيما يتعلق بالتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والقرارات والتعاميم ذات الأثر على البيانات المالية تضمنت تنفيذ الموازنة السنوية المعتمدة وعرض الموازنة ضمن البيانات المالية وفقاً للأنظمة والقوانين ذات الصلة، والاعتراف بالأصول في البيانات المالية وفقاً للقرارات ذات الصلة، والتطبيق الصحيح لقواعد تعيين مدققي الحسابات، والمشاركة الفعالة لأعضاء فريق التدقيق من مواطني الدولة في كافة مراحل عملية التدقيق.

أهم فرص التحسين فيما يتعلق بالالتزام بمعايير إعداد التقارير المالية والتدقيق:

إن أهم فرص التحسين فيما يتعلق بالتزام الجهات الخاضعة بمعايير إعداد التقارير المالية تضمنت صحة تسجيل الإيرادات، واختبار انخفاض قيمة الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة، والمعالجات المحاسبية لعقود الإيجار، والاعتراف بالأصول الثابتة والمشاريع والأصول الاستثمارية والأصول المالية، ودقة وموضوعية الافتراضات المستخدمة في القياس، وتقييم إمكانية استرداد التسهيلات المالية والقروض، وصحة المبالغ المسجلة كمستحقة من حكومة أبوظبي، وإعداد البيانات المالية الموحدة.

كذلك، إن أهم فرص التحسين فيما يتعلق بالتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق تضمنت التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، وتقييم الاستمرارية لبعض الجهات، والتأكد من صحة الافتراضات المستخدمة، واكتمال الإيرادات، ومشاركة الشريك المستقل المسؤول عن تقييم جودة مهمة التدقيق، ومدى كفاية اعمال تدقيق نظم المعلومات، وإجراءات تقييم مخاطر الاحتيال، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة مدى التزام الجهة الخاضعة بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

8.3 مراجعة الأداء

مراجعة ما إذا كانت الجهات الخاضعة أو عملياتها أو برامجها أو أنشطتها تعمل وفقًا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وما إذا كان هناك مجال للتحسين، حيث تعمل مراجعات الأداء على توفير معلومات أو تحليلات أو رؤى جديدة وتوصيات للتحسين حيثما كان ذلك مناسباً.

يتم وضع معايير مناسبة لكل مراجعة أداء تختلف من مراجعة إلى أخرى، ويتم تصميم هذه المعايير بحيث تتوافق مع أسئلة التدقيق وترتبط بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية.

عناصر مراجعة الأداء

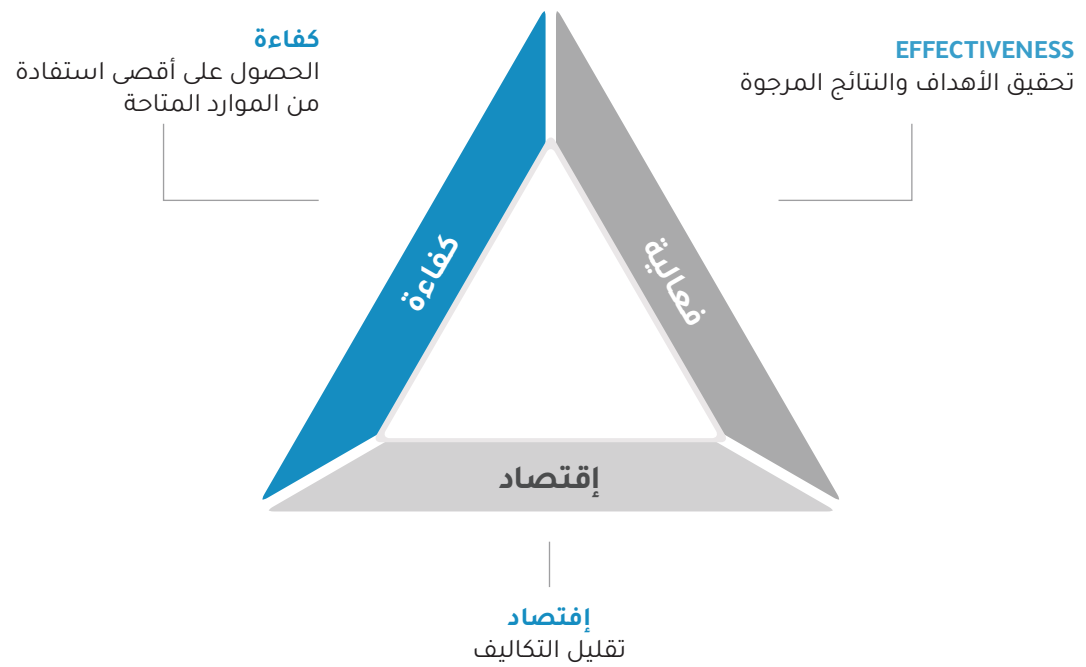

يسعى الجهاز من مراجعة الأداء إلى التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام الجهات الخاضعة لمواردها (القيمة مقابل المال).

وفي بعض هذه المراجعات يسعى الجهاز إلى تقييم أداء برامج خطط إمارة أبوظبي للتأكد من أن الجهات المنسقة والمساهمة بهذه البرامج تحقق تقدماً ملموساً نحو الأهداف التي تضمنتها خطط الحكومة، بما في ذلك خطة أبوظبي على سبيل المثال. ولأجل هذا الغرض، قام الجهاز بوضع المنهجية التالية والتي تتماشي مع الممارسات الرائدة.

تعريف الهداف وتصميم البرامج

التأكد من انه تم تحديد عوامل نجاح الهدف

تقييم نتائج الهدف

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف.

تشخيص الأداء

تقييم أداء تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق الهدف.

الرأي والتوصيات

استناداً إلى التقييم الشامل للمجالات السابقة، يتم إبداء رأياً حول ما إذا كانت البرامج في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الهدف و/أو لديها المرونة الكافية للتكيف مع التغيرات.

شملت مراجعة الأداء خلال عام 2019 عدد من العمليات والأنشطة التي تقوم بها الجهات الخاضعة بالإضافة إلى بعض برامج خطة إمارة أبوظبي، وذلك بهدف تقييم توافق عمليات وأنشطة هذه الجهات مع الممارسات الرائدة ومع الأهداف الحكومية المتعلقة بموضوع المراجعة.

أصدر الجهاز 5 تقارير لمراجعة الأداء خلال عام 2019 شملت عدة مجالات تم اختيارها بناءً على أهميتها بالنسبة لخطط الحكومة وأهمية الخدمات المتعلقة بها.

الجهات التي شملتها مراجعات الأداء خلال عام 2019

القطاع	الجهة الخاضعة
الشؤون الحكومية	مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية
الخدمات	مركز أبوظبيلإدارة النفايات (تدوير)
الصحة	شركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحه)
السياحة والثقافة	حديقة الحيوانات بالعين
تنمية المجتمع	دار زايد

8.4 مراجعة رقابة الالتزام

مراجعة مدى التزام الجهات الخاضعة بالقوانين واللوائح المنظمة لعملها من خلال إطار شامل يتضمن الأهداف الأساسية التالية لمراجعة الالتزام:

تم تنفيذ مراجعة رقابة الالتزام وفقاً لمنهجية الجهاز والتي تم إعدادها بما يتماشى مع معايير رقابة الالتزام (ISSAI 4000). تهدف هذه المنهجية إلى تحديد الإطار التنظيمي الذي تقوم من خلاله الجهة بتنفيذ المهام والاختصاصات المنوطة بها كما هو موضح بالشكل التالي:

تدقيق الامتثال	قوانين	قوانين إتحادية
		قوانين محلية
	اللوائح	قرارات المجلس التنفيذي.
		اللوائح التنفيذية التي تحكم تشغيل الكيان.
		قرارات رئيس الهيئة
	السياسات والاجراءات	السياسات
		الإجراءات
		مواثيق اللجنة
	عقود	العقود الموقعة من قبل الكيانات

كما تم تنفيذ 10 مهام مراجعة رقابة الالتزام بالقوانين واللوائح في الجهات الخاضعة التي توزعت على القطاعات المختلفة على النحو التالي:

تنمية المجتمع	1	مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب EMIRATES FOUNDATION FOR YOUTH DEVELOPMENT
البنية التحتية	2	دائرة التخطيط العمراني والبلديات DEPARTMENT OF URBAN PLANNING AND MUNICIPALITIES بلدية مدينة أبوظبي ABU DHABI CITY MUNICIPALITY هيئة البيئة - أبوظبي Environment Agency - ABU DHABI
التخطيط الاقتصادي	2	ZonesCorp صندوق خليفة لتطوير المشاريع Khalifa Fund for Enterprise Development
النقل والمواصلات	1	دائرة الشؤون البلدية والنقل DEPARTMENT OF MUNICIPAL AFFAIRS AND TRANSPORT مركز النقل المتكامل INTEGRATED TRANSPORT CENTRE
الشؤون الحكومية	3	Abu Dhabi Sports Council مجلس أبوظبي الرياضي مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة ABU DHABI QUALITY & CONFORMITY COUNCIL هيئة الموارد البشرية HUMAN RESOURCES AUTHORITY

8.5 دعم المحاسبة

قام الجهاز بتطوير عدة برامج ضمن هذه المجموعة بهدف دعم المساءلة بالجهات الخاضعة ولتعزيز دورهم ومسئوليتهم في هذا الشأن، إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة، وهي:

8.5.1 تقارير المحاسبة

يقوم الجهاز بإعداد ورفع تقارير إلى صاحب السمو ولي العهد عن أعمال الجهاز، كما يقوم الجهاز بأية مهام ومسؤوليات أخرى يراها سموه.

قام الجهاز خلال عام 2019 بإصدار عدداً من التقارير ضمن هذا البرنامج المتعلقة بأعمال الجهاز، والتي كان من أبرزها التقارير التي تم تقديمها إلى صاحب السمو ولي العهد (حفظه الله) ضمن هذه المجموعة كتقرير تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وتقرير المحاسبة السنوي.

8.5.2 الفحص الخاص

يقوم الجهاز بالتحقيق في البلاغات المحالة إليه والمخالفات التي تتكشف للجهاز أثناء تأدية أعماله، كما يقوم بفحص المخالفات التي قامت الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.

8.5.2.1 التحقيق في المخالفات المالية

يقوم الجهاز بالتحقيق في البلاغات المحالة إليه والمخالفات التي تتكشف للجهاز أثناء تأدية أعماله، وذلك بهدف تحديد أوجه هذه المخالفات وطبيعتها وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم.

يقوم الجهاز بالتحقيق في هذه المخالفات بمعرفته مباشرة، أو يتم تكليف الجهة الخاضعة بذلك في بعض الحالات.

8.5.2.2 فحص المخالفات المالية

يتطلب قانون إنشاء الجهاز أن تقوم الجهات الخاضعة بإخطار الجهاز فور اكتشاف أية مخالفة أو وقوع حدث يترتب عليه مخالفة كما يتطلب أن تقوم تلك الجهات بإرسال نسخة عن أوراق التحقيقات بعد الانتهاء منها مشفوعة بمحاضرها وقرارات التصرف، وذلك في مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ صدورها. يقوم الجهاز بدوره بفحص أوراق التحقيق المرسلة.

8.5.2 المشورة

يقدم الجهاز المشورة للجهات الخاضعة بناءً على طلبها وبعد موافقة رئيس الجهاز. يتم إعداد تقارير المشورة وفقا لممارسات تقديم المشورة المعمول بها بالجهاز وفي ضوء المعلومات المقدمة له من الجهة الخاضعة.

1. المشاركة في عضوية لجان التدقيق لعدد من الجهات الحكومية.
2. الاستمرار في تقديم المشورة للجهات الخاضعة عند الطلب لتطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي وتوفير خدمات المساندة لمستخدمي نظام الحوكمة الإلكتروني (e-governance portal) لـ 85 جهة حكومية.

8.5.2 المعرفة الفنية

قام الجهاز بتطبيق أربعة برامج ثانوية ضمن هذه المجموعة تمكنه من تحقيق أحد أهم أهدافه وهو تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة:

1. تأهيل مدققين إماراتيين
2. الأبحاث ومشاركة المعرفة
3. التمثيل المحلي والدولي
4. المؤتمرات وورش العمل

8.5.2.1 تأهيل مدققين إماراتيين

يعمل الجهاز على تطوير برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية، حيث تم وضع برنامج تطوير المدققين الذي يقدم للخريجين الإماراتيين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين.

يقدم الجهاز للملتحقين بهذا البرنامج برامج تأهيلية لاجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA)، ومؤهل محاسب قانوني معتمد (ACCA)، واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA).

ويقوم الجهاز بتقديم برامج تدريب بشكل سنوي للطلاب الجامعيين الذين يسعون للحصول على إجازة في المحاسبة أو إدارة الأعمال أو العلوم الاقتصادية أو المالية لمساعدتهم على توسيع خبراتهم وتعزيز مداركهم في مجال العمل وتعزيز فهمهم للمهنة والدور الذي سيؤدونه كمدققين.

1. التوسع في الدور الخارجي لمركز أداء للمعرفة من خلال إطلاق 24 برنامج تدريب لشهادات مهنية متخصصة استفاد منها 258 متدربًا من 60 جهة خاضعة.
2. الاستمرار في متابعة ومراقبة نواتج برنامج تطوير المدققين وتقديم برامج تدريبية متخصصة بهدف تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية.

8.5.4.2 الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا البرنامج بهدف نشر الوعي حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي وعلى المستوى الدولي وتوفير ثروة من المعرفة والموارد المحلية التي تساهم في تطوير الأداء الحكومي.

وقد قام الجهاز بإطلاق مبادرات عدة في مجال الأبحاث ومشاركة المعرفة مثل:

1. وحدة الأبحاث والمعرفة:

أسس الجهاز وحدة داخلية للأبحاث والمعرفة في عام 2009 بهدف تطوير وتصنيف ونشر المعرفة بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الاحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.

2. مكتب معايير المحاسبة والتدقيق:

أسس الجهاز مكتب معايير المحاسبة والتدقيق (AASD) والذي يقوم بإصدار مجلة الكترونية كل شهرين تتناول الموضوعات الخاصة بالمحاسبة والتدقيق، وتتضمن تحديثات حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، بالإضافة إلى مقال فني متخصص. تعني أوراق العمل الفنية التي تصدر عن مكتب معايير المحاسبة والتدقيق في المقام الأول بالأمور المحاسبية المتعلقة بإعداد البيانات المالية للجهات الخاضعة، وتساعد في الحد من التناقضات في تفسير المعايير المحاسبية الحالية.

3. بوابة المعرفة:

في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق وسيلة لتبادل المعرفة في الحكومة والجهات الحكومية حيث يتبادل المشاركين الخبرات ويتم نشر المعرفة بشكل أكثر فعالية في كافة الإدارات التشغيلية المتشابهة.

4. أدلة الممارسات:

يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالمياً وتجميعها في أدلة للممارسات لاستخدامها من قبل الجهات الخاضعة والقطاع العام.

1. إصدار عدد من أوراق العمل الفنية المتعلقة بمعالجة الأمور المحاسبية.

2. إصدار أوراق بحث وعدد من المقارنات مع الممارسات العالمية والدراسات الاستقصائية.

8.5.4.3 التمثيل المحلي والدولي

يحرص الجهاز على المساهمة الفعالة في جوانب التنظيم والإشراف المتعلقة بمجالات المحاسبة والتدقيق من خلال الحصول على عضويات في مؤسسات محلية وعالمية متخصصة ومعنية بوضع وتحسين القوانين والأنظمة واللوائح في هذه المجالات.

يعد الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط تنضم لعضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين وتم انتخابه لعضوية مجلس اداراته ولجنة التدقيق والمالية.

كما أن الجهاز عضوًا في مجموعة عمل ورشة التفتيش التابعة للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين، وعضوًا في فرقة العمل المعنية بالتنمية الدولية ذات الصلة بتسويق التدقيق (IRDAM).

8.5.4.4 المؤتمرات وورش العمل

تنظيم المنتديات والمؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة حول الموضوعات التي تتعلق بأعمال الجهاز وتقع ضمن نطاق خبراته.

8.5.4.5 منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق:

يضم هذا المنتدى خبراء مهنة التدقيق من مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في الدولة حيث يتم مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بهدف توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محلياً وتوحيد المعالجات المحاسبية والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.

1. عضوية الجهاز بمجلس إدارة المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) والمشاركة في اجتماعاته الدورية (مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمالية والاجتماع السنوي وورش عمل المنتدى).

2. التعاون مع جمعية محققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) لاستضافة فعاليات مؤتمر مكافحة الاحتيال بالشرق الأوسط في أبوظبي في 2019.

9 أهم ملامح خطة الجهاز لعام 2020

1. تنفيذ مبادرات الجهاز الجديدة المتعلقة بهيكلة الجهاز وفقا للقطاعات، والتحول بالثقافة المؤسسية من أجل المواءمة بشكل أفضل مع الأهداف الاستراتيجية لحكومة أبوظبي.
2. تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي.
3. التدقيق المتكامل لعدد من الدوائر والجهات الخاضعة.
4. التأكيد المالي والخدمات ذات العلاقة وفحص البيانات المالية لمجموعة من الجهات الخاضعة وتقييم مدى التزامها بموازنتها والتأكد من إعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الدولية.
5. مراجعة الالتزام بالقوانين واللوائح في عدد من الجهات الخاضعة.
6. مراجعة الأداء لبعض البرامج والخدمات التي يتم تنفيذها من قبل الجهات الخاضعة.
7. فحص البلاغات المحالة إلى الجهاز وإصدار تقارير الفحص الخاص.
8. مواصلة تقديم دورات تدريبية للجهات الخاضعة.
9. مواصلة تطوير القدرات الفنية لمواطني الدولة في مجالي التدقيق والمحاسبة.